

أسلوب عمل الأجهزة الرئاسية

تقرير من الأمانة

١- ناقش المجلس التنفيذي، أثناء دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة، المعقودة في أيار/ مايو ٢٠١٤، حصيلة جمعية الصحة العالمية السابعة والستين، وطلب أعضاء المجلس من الأمانة أن تقدم توصيات لتحسين عمل الأجهزة الرئاسية في دورتها التالية.^١

٢- ومازال أسلوب عمل الأجهزة الرئاسية قيد النقاش في إطار العمل المستمر بشأن إصلاح المنظمة. وسلطت المناقشات الضوء على ضرورة تعزيز الدور الاستراتيجي للأجهزة الرئاسية، وكذلك زيادة شمولها وشفافيتها وكفاءتها. واتخذ بالفعل كل من المجلس التنفيذي وجمعية الصحة خطوات نحو إصلاح أسلوب عملهما، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الإصلاح	استهلال التنفيذ أو التخطيط له	المرجع
إدارة جدول الأعمال		
١	تضمن المعايير الخاصة بإدراج بنود إضافية في جدول الأعمال الفئات الخاصة بتحديد الأولويات في مسودة برنامج العمل العام الثاني عشر: الوضع الصحي الراهن، احتياجات أحاد البلدان؛ والصكوك المتفق عليها دولياً؛ ووجود تدخلات عالية المردود وقائمة عمل البيانات؛ والميزة النسبية التي تتمتع بها المنظمة	المقرر الإجمالي ج ص ع ٦٥ (٩)
٢	المطالبة بأن تراعي المذكرات الإيضاحية، المنصوص عليها في المادة ٩ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، المعايير التي حددها المجلس التنفيذي في القرار م ١٢١ ق ١، وأن تحدد الصلات ببرنامج العمل العام والميزانية البرمجية	المقرر الإجمالي م ١٣٤ (٣)
٣	المطالبة بأن تراعي البيانات الداعمة، المنصوص عليها في المادة ١٠ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي بشأن الاقتراحات ذات الطابع العاجل، المعايير التي حددها المجلس التنفيذي في القرار م ١٢١ ق ١، وتتضمن تفسيراً للطابع العاجل ولمخاطر التأجيل أو الاستبعاد المحتملة	المقرر الإجمالي م ١٣٤ (٣)

١ انظر المحاضر الموجزة للمجلس التنفيذي في دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة، الجلسة الأولى، الفرع ٥ (بالإنكليزية) (الوثيقة م ١٣٥/٢٠١٤/ سجلات/١).

الإصلاح	استهلال التنفيذ أو التخطيط له	المرجع
٤	المطالبة بإمداد أعضاء مكتب المجلس التنفيذي وأعضاء المجلس التنفيذي بالمذكرات الإيضاحية والبيانات الداعمة وإتاحة هذه المذكرات والبيانات، في منصة المنظمة الإلكترونية، لجميع الدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة، وإتاحة محاضر اجتماعات أعضاء مكتب المجلس بموجب المادة ٨ في تلك المنصة، لجميع الدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة	المقرر الإجرائي مت ١٣٤ (٣)
التقليل إلى أدنى حد ممكن من التأخر في تقديم مشاريع القرارات/ المقررات الإجرائية		
٥	تطبيق المواعيد النهائية للاقتراحات الخاصة بمشاريع القرارات	المقرر الإجرائي مت ١٣٤ (٣) والقرار ج ص ع ٦٧-٢
٦	المطالبة بأن تُعمم الاقتراحات المزمع مناقشتها أو طرحها للتصويت في أي جلسة من جلسات المجلس قبل ٢٤ ساعة على الأقل من الانعقاد	المقرر الإجرائي مت ١٣٤ (٣)
إدارة الدورة		
٧	استخدام نظام "إشارات المرور" أثناء دورات المجلس التنفيذي، وأيضاً أثناء الجلسات العامة وجلسات اللجان الرئيسية لجمعية الصحة	المقرران الإجرائيان ج ص ع ٦٥ (٩) و EBSS2(2)
٨	إتاحة النظر في التقارير المرحلية من جانب جمعية الصحة فقط	القرار ج ص ع ٦٧-٢
٩	إدخال بث الجلسات العلنية للأجهزة الرئاسية على الإنترنت	المقرر الإجرائي مت ١٣٤ (٣) والقرار ج ص ع ٦٧-٢
١٠	استئجار نظام ذي مردودية ومؤمن للتصويت الإلكتروني لترشيح وتعيين المدير العام	القرار ج ص ع ٦٧-٢

الإصلاح	استهلال التنفيذ أو التخطيط له	المرجع
١١	تقليل استخدام الوثائق الورقية في اجتماعات الأجهزة الرئاسية إلى أدنى حد ممكن	المقرر الإجرائي م ١٣٤ (٣)
تعزيز القدرة على تصريف الشؤون		
١٢	تحسين بناء القدرات والتدريب لأعضاء مكتب المجلس التنفيذي وأعضاء المجلس التنفيذي	المقرر الإجرائي م ١٣٤ (٣)

٣- وللاستمرار في تحسين أساليب عمل الأجهزة الرئاسية قد يرغب المجلس أيضاً في أن ينظر في الاقتراحات المبينة أدناه.

اقتراحات تحسين أساليب عمل الأجهزة الرئاسية

التشجيع على وضع جداول أعمال تسهل إدارتها

٤- على مدى السنوات القليلة الماضية خضعت مسألة وضع جداول أعمال تسهل إدارتها لدورات المجلس التنفيذي بمناقشة مستفيضة من جانب الأجهزة الرئاسية، وخصوصاً المجلس، ونظر في هذه المسألة بالفعل في تقارير سابقة بشأن أساليب عمل الأجهزة الرئاسية.^١ وأصدر بالفعل كل من المجلس وجمعية الصحة عدداً من المقررات الإجرائية بهذا الخصوص.^٢ ويتمثل التحدي في هذا الصدد في تلافي ازدحام جداول أعمال الأجهزة

١ انظر أحدثها في الوثائق م ١٣٢/٥ إضافة ٣، وم ١٣٣/٣، وم ١٣٤/٦.

٢ أحدثها القرار م ١٢١/١ والمقرران الإقليميان ج ص ٦٥ (٩) وم ١٣٤ (٣).

الرئاسية كي يتسنى الاضطلاع بالعملية الاستراتيجية لصنع القرار مع احترام حق الدول الأعضاء السيادي في تناول المسائل التي تشغلها في إطار الأجهزة الرئاسية، بما في ذلك تناولها عن طريق اقتراح بنود في جدول الأعمال. ولن تتسنى الاستدامة والفعالية للتعديلات المقترحة على أساليب العمل إلا بالتوصل إلى توازن مقبول بين هذين المطلبين.

٥- وفي الأمد القصير يمكن أن تحقق الجهود الرامية إلى التشجيع على وضع جدول أعمال تسهل إدارته أفضل تقدم من خلال التطبيق القوي من جانب أعضاء مكتب المجلس للمعايير التي اعتمدها جمعية الصحة في المقرر الإجرائي ج ص ٦٥٤ (٩) فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال الجديدة المقترحة للمجلس التنفيذي. وقد يتسنى إجراء خفض طفيف ولكن هام في عدد بنود جدول الأعمال من خلال إصلاح متطلبات تقديم التقارير.

إصلاح متطلبات تقديم التقارير

٦- ينبع نحو ٨٠٪ من بنود جداول أعمال اجتماعات الأجهزة الرئاسية من التكاليف الدستورية ومتطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قرارات أو مقررات إجرائية سابقة صدرت عن جمعية الصحة أو المجلس التنفيذي. ولتقليل الضغط على جداول أعمال الأجهزة الرئاسية توصي الأمانة، بأن يتم بقدر الإمكان، اتباع نهج مرن في متطلبات تقديم التقارير المزمع اعتمادها. وعلاوة على ذلك توصي الأمانة، حيثما لزم إدراج متطلبات لتقديم التقارير ضمن قرارات أو مقررات إجرائية، بأن يقتصر ذلك على ما لا يتجاوز ثلاث تقارير تقدم كل سنتين على مدى فترة ست سنوات.

التشجيع على المناقشة المبكرة بشأن مشاريع القرارات

٧- أدخلت الأجهزة الرئاسية موعداً نهائياً لإدراج مشاريع القرارات هو اليوم الأول من الدورة العادية لجمعية الصحة أو المجلس التنفيذي^١. ولضمان إتاحة الوقت الكافي للنظر في هذه الاقتراحات توصي بموافاة الدول الأعضاء بمشاريع القرارات هذه في أبكر وقت ممكن، وبأن تبدأ المشاورات بشأن الاقتراحات قبل انعقاد الاجتماع ذي الصلة للجهاز الرئاسي، وذلك بطرق منها ما يلي:

(أ) التعميم غير الرسمي لمشاريع القرارات، بما في ذلك تعميمها بالبريد الإلكتروني أو عن طريق منصة المنظمة الإلكترونية على شبكة الإنترنت؛

(ب) تنظيم مشاورات غير رسمية من خلال الاجتماعات وجهاً لوجه و/ أو استخدام الوسائل الإلكترونية؛

(ج) البدء عقب تقديم مشاريع القرارات المقترحة على الفور في العمل عليها ونشر عناصر منها، مثل ورقات المؤتمر في موقع المنظمة الإلكتروني قبل افتتاح دورة الجهاز الرئاسي المعني بسبعة أيام، بدلاً من الانتظار حتى يتم اعتماد جدول الأعمال حسب الممارسة المتبعة حالياً^٢.

١ انظر المقرر الإجرائي مت ١٣٤ (٣) والقرار ج ص ٦٧-٢.

٢ إذا لم يتم الإبقاء على البند المعني في جدول الأعمال تُسحب عندئذ ورقة المؤتمر من الموقع الإلكتروني.

إنشاء صفحة على الإنترنت للبيانات

٨- بالرغم من أن تطبيق نظام إشارات المرور كان له أثر كبير في توفير الوقت أثناء دورات الأجهزة الرئاسية فإنه في بعض المناسبات قصرت الوفود طول بياناتها كي تلائم الوقت المخصص، وطلبت أن تقدم بياناتها الكاملة إلى الأمانة. وتقتصر الأمانة في هذا الصدد إنشاء صفحة على الإنترنت يمكن أن تُنشر فيها هذه البيانات مؤقتاً أثناء الدورة المعنية للجهاز الرئاسي، مما يمكن الوفود من الاستماع إلى أية بيانات مختصرة أثناء الجلسات ويتيح لها استعراض البيانات الأطول المنشورة في الموقع الإلكتروني. ولن تُدرج تلك البيانات في المحاضر الموجزة للجلسات.

توزيع الوثائق في الموعد المحدد

٩- إن الزيادة في عدد بنود جدول الأعمال صحبتها زيادة شديدة في عدد الوثائق المعدة قبل الدورات، والذي بلغ رقماً قياسيًّا هو ٧٣ وثيقة لدورة المجلس الثانية والثلاثين بعد المائة مقابل ٥٦ وثيقة للدورة الرابعة والعشرين بعد المائة. وتراجع عدد الوثائق المعدة قبل الدورات إلى ٦٨ وثيقة لدورة المجلس الرابعة والثلاثين بعد المائة، ولكنه مازال عدداً مرتفعاً. ويسهم حجم الوثائق الكبير في تأخر وصولها. وبالإضافة إلى ذلك قد يكون تأخر الوثائق أمراً حتمياً في بعض الأحيان، وتلك هي الحال مثلاً فيما يتعلق بالتقارير الخاصة بالعمليات الحكومية الدولية التي تتم قرب موعد انعقاد دورة الجهاز الرئاسي. ومع ذلك يمكن اتخاذ خطوات لتحسين ضمان توزيع الوثائق في الموعد المحدد. ولهذه الغاية ستطبق الأمانة بصرامة أكثر حدوداً لعدد كلمات الوثائق، وتعطي توجهاً أوضح وأكثر تحديداً بشأن الإجراءات والإرشادات اللازمة من جانب الجهاز الرئاسي.

إدارة الدورة

١٠- شهد عدد الاجتماعات الجانبية التي عُقدت أثناء جمعية الصحة زيادة مطردة، حيث بلغ رقماً قياسيًّا وصل إلى ٤٧ اجتماعاً جانبياً أثناء جمعية الصحة العالمية السابعة والسنتين في أيار/ مايو ٢٠١٤، التي انعقدت لمدة ستة أيام (كما عُقد ٦٥ اجتماع جانبياً أثناء جمعية الصحة العالمية السادسة والسنتين، التي انعقدت لمدة عشرة أيام). وبالنسبة إلى الوفود فإن هذه الزيادة كثفت التحدي المتمثل في المشاركة في اللجنتين الرئيسيتين والاجتماعات الرسمية الأخرى على السواء، وكذلك المشاركة في الاجتماعات الجانبية ذات الأهمية لحكوماتها المعنية. أما بالنسبة إلى الأمانة فقد أنقلت على الجهود المبذولة من أجل التخصيص الفعال للموارد المحدودة، مثل قاعات الاجتماعات وخدمات الترجمة الفورية والدعم التقني واللوجستي، إذ إن هذه الموارد تُستخدم في الاجتماعات الرسمية لجمعية الصحة والاجتماعات الجانبية على السواء. وكان لذلك أثره في قدرة الأمانة على تلبية طلبات الدول الأعضاء على تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى واحد أو أكثر من أفرقة الصياغة مع الإخطار بهذه الطلبات قبل مدة قصيرة، مع تقديم الدعم في الوقت ذاته إلى الاجتماعات الجانبية التي يكرس العديد من الدول الأعضاء ما يلزم من الوقت والموارد لتنظيمها.

١١- وعلاوة على ذلك لاحظت الأمانة أن الزيادة في عدد الاجتماعات الجانبية صاحبها اتجاه متصاعد نحو الاجتماعات التي تنظمها الدول الأعضاء بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك تلك التي لا توجد علاقات رسمية بينها وبين منظمة الصحة العالمية. ويفرض هذا الاتجاه تحدياً خاصاً لأن المنظمات التي لا توجد علاقات رسمية بينها وبين منظمة الصحة العالمية ليست ضمن المشاركين المسجلين في جمعية الصحة، ومن ثم لا يُسمح لها بالدخول إلى قصر الأمم في جنيف لحضور الاجتماعات الجانبية.

١٢- وتشمل الاقتراحات الرامية إلى معالجة المسائل المبينة أدناه ما يلي:

(أ) عقد دورة مدتها يوم واحد قبل انعقاد جمعية الصحة لعقد الاجتماعات الجانبية وفتح باب الحضور فيها أمام مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة. ويمكن تنظيم الاجتماعات الجانبية بحيث تتمحور حول الاقتراحات المتلقاة أو حول مواضيع معينة، واستخدام أشكال متنوعة، مثل عقد فريق يجتمع وجهاً لوجه أو مناقشات الموائد المستديرة، في وقت لاحق أو بالتوازي، وتنظيم منتديات على الإنترنت

(ب) ترك التكاليف الفعلية لتنظيم الاجتماعات الجانبية (مثل تكاليف القاعات والدعم التقني واللوجستي) ليتحملها المنظمون

(ج) تطبيق حد أقصى لعدد الاجتماعات الجانبية، من قبيل ثلاثة اجتماعات لكل إقليم و/ أو اجتماعين لكل يوم كحد أقصى.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٣- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقرير وإعطاء المزيد من الإرشادات، وخصوصاً فيما يتعلق بما يلي:

(أ) معالجة مسألة عدد بنود جدول أعمال المجلس التنفيذي؛ (ب) إصلاح متطلبات تقديم التقارير؛ (ج) التشجيع على المناقشة المبكرة لمشاريع القرارات؛ (د) إنشاء موقع إلكتروني للبيانات؛ (هـ) معالجة مسألة الاجتماعات الجانبية لجمعية الصحة.

= = =